سيد قطب ومعالم في الطريق

-١-

الأخ عصام العطار

{رغب إلينا عدد كبير من الشباب في أن نعيد نشر المقالات التي كتبها الأخ عصام العطار في جريدة المجتمع اللبنانية عن سيد قطب ومعالم في الطريق آخر سنة ١٩٦٥م وأول سنة ١٩٦٦م .. والتي توقفت باضطرار الأخ عصام العطار إلى الخروج من لبنان في تلك الظروف المعروفة للقراء .

ويسر (الرائد) أن تستجيب لهذه الرغبة وأن تعيد نشر هذه المقالات التاريخية التي نشرت ما بين اعتقال سيد واستـــشهاده رحمه الله ، وكان لنشرها ما كان من نتائج وآثار .
ويعاد نشر هذه المقالات الآن وقد مضى على استشهاد سيد قطب رحمه الله ثمان سنوات} .

وصلتني ثلاث رسائل من ثلاثة أقطار ، يسألني أصحابها أسئلة تلتقي عند كاتب واحد وكتاب واحد : عند (سيد قطب) و(معالم في الطريق) ..

– هل من الصحيح أن سيد قطب قد دعا في كتابه (معالم في الطريق) إلى (الثيوقراطية) أو نظرية (الحق الإلهـــي) كما كان ينادي به بعض الملوك المستبدين في الماضي ؟

– هل من الصحيح أن سيد قطب قد دعا في كتابه معالم في الطريق إلى إلغاء التقدم المادي والصناعي ، والقـــضاء على المعارف العلمية التي أنشأت هذا التقدم ؟

– هل من الصحيح أن سيد قطب قد رجع في كتابه معالم في الطريق عن دعوته إلى العدالة الاجتماعية وأنه وقف فيه ضدها ؟

هذه هي الأسئلة التي حملتها إليّ الرسائل موجزة غاية الإيجاز .

ولا شك أن الباعث على هذه الأسئلة إنما هو ما كتبه الكاتبون ، وأذاعه المذيعون ، وادّعاه المدّعون على (ســـيد) و(معالم في الطريق) بمختلف وسائل الإعلام ، من هذه الأشياء التي رآها من قرأوا لـ (سيد قطب) كتبه الـــسابقة ، أو سمعوا عنه من عارفيه ، مخالفة لما قرأوه وسمعوه ، وداعية إلى العجب والسؤال .

ولو أن هؤلاء الذين كتبوا ما كتبوا ، وأذاعوا ما أذاعوا ، وادّعوا ما ادّعوا ، كانوا صادقين ومنهجيين ، ينقلــون بأمانة ما قرره الكاتب ، ثم يناقشونه فيوافقونه أو يخالفونه ، مبينين أسباب الخلاف بالشكل الذي يختارونه من اللين أو الشدة والعنف .. لو أنهم فعلوا ذلك ، لهان الأمر ، وسَفَرَ وجه الحقيقة ، وتحددت معالم المعركة ، وتهيّأ للناس أسباب الحكم والانحياز إلى ما يرونه الحق هنا أو هناك .. ولكنهم لم يفعلوا ذلك ، لأنهم لا يطلبون الحق ، ولا يريدون بيانه للناس ، ولأنهم أصحاب أحقاد وأغراض ، أو عبيد مسخرون لما يراد منهم ، ولأنهم يعلمون علم الــيقين أنهــم لــو كشفوا الحقيقة ، ورفعوا عنها وعن مقاصدهم الأستار ، لخسروا عند الشعب خسارتهم عند الله .. ولــذلك فهــم يلجؤون إلى المكر والخداع ، وإلى التمويه والتضليل ، وإلى الكذب والافتراء ، فيقلبون الحقائق قلباً ، وينــشرون مــا يخالف الواقع كل المخالفة ، وكأنهم لا يقولون إلاّ الحق ، ولا يصفون إلاّ الواقع ! .

ويقرؤهم الناس في صحفهم ومجلاتهم ، ويسمعونهم على أمواج الأثير .. أما الذين عرفوا حقيقة مــا يتحــدثون عنه ، فيحاكمونهم إلى الحقيقة التي عرفوها ، والواقع الذي لمسوه ، فيكشفون كذبهم وتضليلهم ، وأما الذين لم يعرفوا من قبل ، وقرأوا وسمعوا وهم خليو الفكر من هذه الموضوعات ، فإنهم ربما انخدعوا بما يسمعون ويقرؤون ، وتلقــوه بالقبول والتسليم ، وكان عندهم أساساً للحكم ، ولمناقشة ما يأتي من بعد ..

وأقرب طريق في نظري للوصول إلى الحقيقة واستخلاصها من ركام الأكاذيب في الأمــور الــتي ســأل عنــها السائلون ، وفي غيرها مما يتصل بهذا الموضوع ، أن يرجعوا مباشرة إلى كتاب (معــالم في الطريــق) ، وأن يقــرؤوه بتمامه .. إنّ هذا وحده كفيل بأن يضع أيديهم على الحقيقة التي ينشدون أوضح ما تكون ، بل أنا في جــوابي الآن على الأسئلة الموجهة إليّ لن أفعل أكثر من أن أنقل للسائلين بعض ما قاله (سيد قطب) في المعالم ، ليتولوا هم الحكم ، وليروا بأنفسهم مدى الكذب والافتراء ، فيما تنضح به الصحف والمجلات والإذاعات ، وتضلل به الناس ..

وقبل البدء أريد أن أنبه إلى أمر هو أن كتاب (معالم في الطريق) ليس كتاباً في نظام الإسلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولا كتاباً عن الحضارة المادية ، وإنما جاءت في تضاعيفه بعض إشارات إلى بعض هذه الموضوعات .. وهي كلها تدمغ ما افتراه عليه المفترون .

ولأبدأ الآن بالإجابة على الأسئلة سؤالاً بعد سؤال :

١ – هل من الصحيح أن (سيد قطب) قد دعا في كتابه (معالم في الطريق) إلى (الثيوقراطيــة) أو نظريــة (الحــق الإلهي) كما كان ينادي بها بعض الملوك المستبدين في الماضي ؟

إنّ أدنى معرفة بالثيوقراطية أو نظرية الحق الإلهي ، وبالإسلام ، تجعلنا لا نصدق بحال من الأحوال هذا الــزعم ، وتدفعنا ابتداءً إلى إنكاره وتكذيبه ، لأن الثيوقراطية أو نظرية الحق الإلهي كما نادى بها بعض الملــوك المــستبدين في

فرنسا وفي غيرها ، من أمثال لويس الرابع عشر ، والخامس عشر ، وغليوم الثاني إمبراطور ألمانيا ، وكما أيدها رجال الدين في تلك العهود ، تدعي أن الحكام يحكمون بتفويض واختيار مباشر أو غير مباشر من الله ، وتمــنحهم بالتــالي سلطاناً مطلقاً لا يقيده قيد ، وتحرّم معصيتهم ومقاومتهم ، ولا تجعلهم مسؤولين إلاّ أمام الله الذي أعطاهم السلطة ، مما برر لهم كل استبداد واستغلال وانحراف .

أما الإسلام فالحاكم فيه إنما يحكم باختيار الناس له ، مقيداً بشريعة الله التي آمنوا بها وارتــضوها ، ومرتكــزاً في حكمه على قاعدة من الشورى والعدل ، ويكون مسؤولاً عن أعماله كأي فرد من المسلمين ، ولا تكون طاعتــه إلاّ في المعروف .

وما أروع أول كلمة ألقاها أول حاكم مسلم ، أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما بويع بالخلافة بعــد وفــاة الرسول صلى الله عليه وسلّم :

(أما بعد –أيها الناس– فإني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقومــوني . الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم) .

ولكن ما لي أتكلم أنا ولا أنقل عن (سيد) كما وعدت ؟ فلأمسك القلم إذن ، ولأفسح له المجال .

ولنستمع جميعاً إلى الكاتب العظيم الغائب عن العيون وراء قضبان السجون ، يكشف بنفــسه الحــق ويفــضح الباطل .. لنستمع إلى سيد قطب يقول في الصفحة (١٢٨-١٢٩) من كتابه المتهم (معالم في الطريق) :

(دين الله ليس غامضاً ومنهجه للحياة ليس مائعا .. فهو محدد بشطر الشهادة الثاني : محمد رســول الله . فهــو محصور فيما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلّم من النصوص ، في الأصول .. فإن كان هناك نــص فــالنص هــو الحكم ، ولا اجتهاد مع النص . وإن لم يكن هناك نص فهنا يجيء دور الاجتهاد ، وفق أصوله المقررة في منــهج الله ذاته ، لا وفق الأهواء والرغبات)

ثم يقول بكل وضوح :

(.. ولا يكون هذا لكل من يريد أن يدعي سلطاناً باسم الله . كالذي عرفته أوروبا ذات يوم باسم (الثيوقراطية) أو (الحكم المقدس) فليس شيء من هذا في الإسلام . وما يملك أحد أن ينطق باسم الله إلاّ رسوله صــلى الله عليــه وسلّم وإنما هنالك نصوص معينة هي التي تحدد ما شرع الله ..)

هذا ما قاله سيد ، وذاك ما افتروه عليه ، والفرق بينهما هو فرق ما بين النقيض والنقيض .

هل يرجع هذا إلى سوء فهمهم لما قرأوه ؟

كلا بالطبع ، فكلام سيد واضح قاطع لا يحتمل اللبس ، ولا يمكن أن يفهم منه على الإطــلاق أنــه يــدعو إلى الثيوقراطية والحق الإلهي وهو يرد ما عرف في الغرب بهذا الاسم ، وينفي أبلغ النفي بلسان عربي مــبين ، أن يكــون شيء منه في الإسلام .

ليس هنالك إذن سوء فهم ، ولكن هنالك سوء قصد ، وهنالك تعمد للكذب والافتراء لدوافع وأغراض ليس هذا مقام تفصيلها الآن .

وإذا قبلنا جدلاً احتمال خطأ كاتب واحد في مثل هذا الأمر الذي لا محل لاحتمال الخطأ فيه ، فكيف نقبل التقاء عدد كبير من الكتاب على مثل هذا الخطأ ، إلاّ أن يكون شيئاً مقصوداً ، لا سقطة من سقطات الجهل والغفلة وسوء الفهم .

ولقد سبق لي أن بينت أن كتاب سيد (معالم في الطريق) ليس كتابــاً في نظــام الإســلام الــسياسي ، ولا في الموضوعات التي كثرت فيها عليه الافتراءات ، وإنما جاءت في تضاعيفه بعض الإشارات إلى ذلك ، ولو أنني أردت أن أتجاوز (معالم في الطريق) إلى بقية كتب سيد ، وأن ألتمس فيها الدلائل على ما أريد بيانه من الحق ، وكــشفه مــن الكذب والافتراء ، لملأت وقت القراء بالنقول الدامغة ..

وها أنذا أتناول من مكتبتي على سبيل المثال أحد كتب سيد : (العدالة الاجتماعية في الإسلام) وأقلب صفحاته ثم أقف منه على فصل بعنوان : (سياسة الحكم في الإسلام) أنقل إلى القراء منه هذه السطور فقط ، في بيان موقف سيد بالنص من الثيوقراطية والحكم المقدس .. ولو طاوعت نفسي لقدمت إليهم كثيراً من هذا الفصل ، ولو فعلت لطارت ألبابهم عجباً لجرأة هؤلاء المجترئين على الله والناس .

قال سيد في الصفحة (١٠٣) من الطبعة السادسة من كتابه : (العدالة الاجتماعية) الصادرة عام ١٩٦٤م ، أي في السنة الميلادية التي صدر فيها (معالم في الطريق) :

(يجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استمداده السلطان من صــفة دينيــة لشخــصه . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها مباشرة من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القديم في نوع الحكم المــسمى : (ثيوقراطية) إنما هو يصبح حاكماً باختيار المسلمين الكامل وحريتهم المطلقة ، لا يقيدهم عهد من حاكم قبلــه ، ولا وراثة كذلك في أسرة .. فإذا لم يرضه المسلمون لم تقم له ولاية ، وإذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة) .

وقال في الصفحة (١٠٢) :

(وليُّ الأمر في الإسلام لا يطاع لذاته ، وإنما يطاع لإذعانه هو لسلطان الله واعترافه له بالحاكمية ، ثم لقيامه على شريعة الله ورسوله . ومن اعترافه بحاكمية الله وحده ، ثم تنفيذه لهذه الشريعة يستمد حق الطاعة ، فإذا انحرف عــن هذه أو تلك سقطت طاعته ، و لم يجب لأمره النفاذ .

يقول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلّم : « **عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَــرِهَ إِلاَّ أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ** » رواه مسلم والنسائي .

وقال في الصفحة (٩٥) :

(لقد عرف العالم في نشأته وتطوره نظماً عدة . وليس النظام الإسلاميّ واحداً من هذه النظم ، ولــيس خليطــاً منها ، وليس مستمداً من مجموعها .. إنما هو نظام قائم بذاته مستقل بفكرته متفرد بوســائله ، وعلينــا أن نعرضــه مستقلاً ، لأنه نشأ مستقلاً ، وسار في طريقه مستقلاً) .

أحسبني لم أعد بحاجة بعد ما نقلته إلى تعليق جديد ، وأحسب أنه قد أصبح الآن بإمكاني أن أنتقل إلى الــسؤال الثاني .

– للكلام صلة –